

الفصل الثانى

علاقات محمد على التجارية الخارجية وأثر حروبه على الاقتصاد المصرى

المعروف ان علاقة محمد على بالسلطان العثمانى لم تكن علاقات صفاء أو جفاء على طول الدوام ، كما أن علاقاته بالدول الأوربية كانت تربطها مصالحه فى المقام الأول بحيث ، اذا تعارضت هذه العلاقات مع مصالحه وقف بجانب مصالحه رافضا أى ابتزاز أو محاولة للتدخل فى شؤونه وفيما يلى نعرض لذلك .

أولا : محمد على والدولة العثمانية :

منذ أن عين محمد على واليا على مصر الى أن قامت الحروب بينه وبين الدولة العثمانية التى استولى من خلالها على بلاد الشام ظل يعترف بالقبعية للسلطان العثمانى ، ويظهر الولاء له ، ويدخل لخزانة السلطنة الخاصة الاموال السفوية المقررة ، ومع ذلك فقد كان يدير حكومته بالطريقة التى يراها هو ، وليس بالطريقة التى يريدها السلطان فاذا وقعت أوامر السلطان حجر عثرة أمام تحقيق مصالحه كان يتملص من تنفيذ هذه الأوامر والامثلة ذلك عديدة نذكر منها .

١ — على الرغم من معارضة السلطان تصدير القمح المصرى الى الخارج فى سنتى ١٨٠٩ — ١٨١٠ م نظرا للقطع الشديد الذى أصيبت به بعض دول البحر المتوسط فان محمد على تجاهل أوامره ، وأخذ فى تصدير الحبوب الى بريطانيا خاصة وان ذلك كان يدر عليه أرباحا طائلة حيث كان يبيع أردب القمح للانجليز أحيانا بتسعين قرشا ، وأحيانا بمائة قرش بينما كان يبيعه فى الاسواق المصرية بمبلغ عشرين قرشا (١) .

(1) Ghorbal M : The Beginings of the Egyptian question and the Rise of Mohamet Ali PP. 281 — 282.

٢ — على الرغم من تبعية مصر للدولة العثمانية ، ودفعها ما هو مقرر عليها سنويا من أموال ، فان هذا لم يمنع محمد على من بيع القمح وغيره من الحبوب الى العثمانيين ، والتعامل معهم تجاريا مثلما كان يتعامل مع غيرهم . يضاف الى ذلك انه كان لمحمد على مندوبا يرعى شسئون مصر لدى الباب العالي ، ويراقب حركة التجارة بين البلدين .

ولا يعنى ذلك أن محمد على كان يرفض أوامر السلطان على طول الخط ، فقد كانت علاقاته مع الدول الأخرى كثيرا ما تتأثر بعلاقات هذه الدول مع العثمانيين وفيما يلى نعرض لذلك .

١ — عندما تأزمت العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا طالب محمد على قنصل روسيا بالاسكندرية انزال العلم الروسى من دار قنصليته واخراج التجار من رعاياه من الثغر ، واغلاق السفن التابعة لدولته من الميناء مهددا أن السفن الروسية التى تصل الاسكندرية بعد الفترة المحددة لذلك سيتم حجزها (٢) ولما طالب قنصل روسيا باعطائه مهلة خمسة عشر يوما بعد المدة المحددة له بالاسكندرية رفض محمد على طلبه بحجة انه ابلغ الاستانة بموعد رحيله (٣) .

٢ — وعندما شب نزاع بين الدولة العثمانية واليونان أمر محمد على بعدم التعامل مع اليونانيين تجاريا حتى يتم حسم النزاع ، وبعد أن حسم النزاع طلب من ناظر تجارته بأن يتعامل مع اليونانيين رسميا وتجاريا كما كان فى السابق (٤) .

ثانيا : محمد على والدول الأوربية :

وحول علاقة محمد على التجارية بالأوربيين فيبدو انه كان حريصا على استمالتهم ، فقد شجعهم على النزوح الى مصر ، وحجب اليهم الإقامة

-
- (٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٥) من الجناح العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة فى ١٤ محرم ١٢٤٤ هـ .
(٣) نفسه : وثيقة بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٤ هـ .
(٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة (٢٧) من الجناح العالى الى ارتين بك مدير الامور الامرنجية فى ١٦ صفر ١٢٦٤ هـ .

بها ، وضمن لهم الأمن على أموالهم وأرواحهم مما أدى الى انتشارهم في مدن مصر وقراها ، يضاف الى ذلك أن حكومته كانت تغض الطرف أحيانا عن بعض تعدياتهم بشرط ألا يتعارض ذلك مع مصلحة محمد على حيث كانت لمصلحته الأولوية دائما .

ويبدو أن محمد على كان حريصا على استمالة إنجلترا وعدم اغضابها خاصة وانها كانت بمثابة المركز الاول لتصرف مصر الخارجية خصوصا القطن ، كما أنها كانت صاحبة اليد الطولى في البحار والامثلة على ذلك عديدة نذكر منها .

١ — عندما وضع الانجليز أيديهم على أجزاء من عدن ، وكان لمحمد على قوات قريبة من هناك أعرب عن استعداده لسحب هذه القوات تجنباً لتعكير صفو المودة بين الجانبين ، كما أعرب عن استعداده لبذل مساعيه لترويج مصالح الحكومة الانجليزية هناك فذكر في خطاب له الى بوغوص بك بأنه اذا « كان غرض إنجلترا حقيقة » وضع اليد على جهة عدن فتمنعا لتعكير صفاء المناسبات الموجودة بين الطرفين فأنى مستعد من الآن لسحب عساكرنا الموجودين هناك ، أما اذا كان الغرض وضع فحم فقط فليعلموا أننا كما بذلنا المساعى لترويج مصالحهم في سائر الجهات التي استولينا عليها سنبدل المساعى في سبيل راحتهم وترويج مصالحهم في هذه « جهات أيضا » (٥) .

٢ — وعندما وصلت محمد على شكوى من القنصل الانجليزي بسبب تأخير نقل الفحم الحجري الى السويس أمر بفصل الموظف المسئول عن ذلك التأخير ، ووعد القنصل بأن الفحم سي شحن في موعده موضحا « أن مصلحة الانجليز لاتقاس بمصالح سائر الدول » (٦) .

٣ — وبعد أن قررت حكومة محمد على تحصيل اعانة حربية من

(٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجناح العالى الى بوغوص بك في ٢ محرم ١٢٥٤ هـ .
(٦) ديوان التجارة والمبيعات محفظة رقم (١٦) من محمد على الى نجله الباشا في ١٧ جمادى الأول ١٢٥٤ هـ .

التجار الأوربيين بواقع عشرة في المائة على إيراداتهم اشتكى قنصل إنجلترا وفرنسا من تحصيل هذه الاعانة مما دفع الحكومة الى ابطال تحصيل هذه الغرامة من الاجانب (٧) .

٤ - ونتيجة لتعرض بعض التجار الأجانب للمتاعب اثناء تجوالهم في القرى نظرا لأن جوازات سفرهم كانت مكتوبة بلغات بلادهم ، ولا يفهم الناس تلك اللغات طلب محمد على من القناصل اعطاء تذاكر مكتوبة باللغة العربية الى رعاياهم على أن يصدق عليها من ديوانى مصر والاسكندرية (٨) .

٥ - وعندما التمس قنصل إنجلترا الموافقة على عدم تحصيل رسم الجمارك في جمرک السويس على صنف التيلة المستوردة الى مصر بمعرفة التجار الانجليز وتحصيل هذا الرسم في جمرک مصر حيث أنه لا يوجد في السويس خبراء قديرون لتثمين هذا الصنف لم يمانع محمد على في ذلك ، وان كان قد طلب من رجاله توخى الحيلة والحذر لمنع تهريب هذه البضاعة اثناء نقلها الى مصر (٩) .

٦ - وعندما حدث خلاف بين الخواجة « قصدغلى » التاجر التابع لحكومة روسيا والجمارك طلب محمد على الايضاحات اللازمة عن سبب الخلاف في محاولة للتوفيق معه (١٠) .

ومع كل ذلك فان مجارة محمد على للأوربيين لم تكن مطلقة فاذا تعارضت مصالحه مع مصالح هؤلاء أو خرج بعضهم عن حدود اللياقة وقف محمد على بجانب مصالحه رافضا أى ابتزاز أو محاولة للتدخل في أموره

(٧) دفتر قيد الصادر والوارد بديوان التجارة والزراعة ج ٢ ص ٥٤ .
(٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٠) من الجنب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات في ٢٤ ذى الحجة ١٢٥٩ هـ .
(٩) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة (٢١) من الجنب العالى الى الباشمعاون بتاريخ ٤ محرم ١٢٦٠ هـ .
(١٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجنب العالى الى أرتين بك مدير التجارة .

لدرجة أن أحداً من القناصل أو غيرهم لم يجرؤ على حمله على تغيير رايه.
والأمثلة على ذلك متعددة نذكر منها :

١ — عندما اشتكى قنصل فرنسا من حجز جمرك حلب للتبغ الذى اشتراه بعض التجار الفرنسيين ، وطلب الافراج عن هذا التبغ اتقاء للخسارة رأى محمد على عدم اجابة طلبه خشية أن يؤدي ذلك الى أن يتقدم قناصل سائر الدول بمثل هذا الطلب (١١) .

٢ — وعندما علم محمد على بأن السفن الانجليزية الراسية فى ميناء الاسكندرية لا تراعى قوانين الحجر الصحى اتكالا على وساطة قنصل الانجليز المقيم بالاسكندرية رفض محمد على ذلك واعتبره مخالفا للقوانين ، وطالب الحكومة الانجليزية بعزل هذا القنصل (١٢) .

٣ — وعندما رفض أحد التجار الاجانب دفع مبلغ الخمسة قروش المقررة على كل قنطار من القطن الذى يباع فى الشئون الحكومية نظير مصروفات ديوان الاصناف أمر محمد على ناظر تجارته بأن يخبر هذا التاجر بضرورة دفع المبلغ المطلوب خاصة وأن جميع التجار لا يترددون فى دفع هذه القروش عند شرائهم للقطن ، وأنه لا يجب عليه أن يخرج على هذه القاعدة حرصا على مصالحته (١٣) .

٤ — وعندما اصدر محمد على أوامره بحظر تصدير الحرير من بلاد الشام الى الخارج وابدى القنصل الانجليزى غضبه الشديد نظرا للاضرار التى وقعت على تجار دولته من جراء ذلك فان محمد على لم يرضخ لطلبه بل حاول التملص منها بحجة أن حكومته دفعت مبلغا

(١١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من الجنب العالى الى بوغوص بك فى ١٥ محرم ١٢٥٤ هـ .
(١٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٧) من الجنب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات .
(١٣) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجنب العالى الى بوغوص بك فى ٧ ذى الحجة ١٢٤١ هـ .

كبيراً في رأسمال الحرير ، وحتى تستوفي هذا المبلغ فلا بد أن تتولى أمر بيعه مدة ثم تتركه بعد ذلك حراً (١٤) .

٥ — وعندما قام « نيقولا زخارية » ترجمان القنصل الانجليزي بدمياط بالاتصال بسفن القراصنة خارج بوغاز دمياط ، وشراء عدد من القوارب منهم لم يرض محمد على عن ذلك العمل وأمر بوغوص بك أن يلفت نظره القنصل الانجليزي الى أعمال ترجمانه حتى لا تتكرر (١٥) .

٦ — وعندما فتح بعض الأجانب خمارات في بلاد الشام ، ووجد محمد على في ذلك خسارة عليه أمر سليمان باشا رئيس أركان حرب قواته هناك بمنع هؤلاء الأجانب من إقامة هذه الخمارات ولما احتج بعض وكلاء قناصل الدول على ذلك لم يأبه محمد على لاحتجاجهم (١٦) .

٧ — وعندما بلغ محمد على أن بعض الهاربين من الجندية في جهات صيدا وغيرها يلجأون الى قنصل فرنسا المقيم بمدينة صيدا للاحتماء به ، اعترض محمد على على ذلك بشدة ، وبحث مع القنصل الفرنسي المقيم بالاسكندرية هذا الموضوع وطالب بعدم تكراره (١٧) .

٨ — وعندما أخذ بعض التجار في القول على الحكومة أمر محمد على بوغوص بك بأن يقدم الى القناصل تقاريراً « بخصوص منع رعاياهم عديمي الأدب من سلاطة اللسان وتآديهم » (١٨) .

ومع كل ذلك وعلى الرغم من حزم محمد على في تصريف أمور بلاده ورغبته في عدم املأ أي شروط من الأجانب عليه فقد كان أحياناً يرضخ

(١٤) نفسه : محفظة رقم (٨) وثيقة بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥١ هـ .

(١٥) نفسه : محفظة رقم (٣) وثيقة بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر

١٢٤٩ هـ ٥

(١٦) نفسه : محفظة رقم (١٠) وثيقة بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٥٣ هـ .

(١٧) نفسه : محفظة رقم (١٠) وثيقة بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٣ هـ .

(١٨) نفسه : محفظة رقم (٦) وثيقة بتاريخ ١٩ رجب ١٢٤٦ هـ .

لمطالبهم خصوصا اذا وافق عليها السلطان ، ووجد محمد على نفسه وحيدا :
والادلة على ذلك كثيرة نذكر منها :

١ — على الرغم من عدم رضوخ محمد على لمطالب القناصل الاوربيين بوقف احتكار الحرير ، فانه بعد صدور فرمان الباب العالي في أول رمضان ١٢٥١ هـ (٢١ ديسمبر ١٨٣٥) بشأن الغاء القوانين الخاصة باحتكار الحرير وتمسك الأجانب بهذا انفرمان لم يجد محمد على بدا من تنفيذه (١٩) خاصة وان موافقة السلطان كانت تهدف الى كسر شوكة محمد على والايقاع بينه وبين الدول الاوربية .

ومما سبق يتضح ان محمد على حاول اكتساب ود الاوربيين بشرط الا تمس هذه المودة مصالحه ولم يستطع القناصل حملة على عمل شيء يتنافى مع مصالح مصر بل كثيرا ماكانوا يتوددون اليه ، ويحاولون اكتساب رضاه وصداقته خاصة وأن بعضهم كان يعمل بالتجارة ، ويحاول المحافظة على مصالحه الشخصية لدى الحاكم الذى كانت له اليد الطولى فى ادارة شئون مصر ، وفى السيطرة على تجارتها الخارجية ولكن ذلك لم يدم طويلا خاصة بعد أن سائرت أوروبا نظم الفلسفة الاقتصادية القائمة على مبدأ حرية التجارة (٢٠) . ولما ضاقت بريطانيا ذرعا بمحاولات محمد على الحد من حرية تجارتها أو عزت الى السلطان العثماني بالغاء نظام الاحتكار ، فصدر فرمان « يالطه ليمان » والذى بمقتضاه تم الغاء نظام الاحتكار ، وانهيار نظام محمد على الاقتصادى من أساسه .

ثالثا : موقف محمد على من الخلافات الفاجمة بين التجار الاوربيين والفلاحين :

بعد أن سمح محمد على فى عام ١٨٤٢ للتجار الاوربيين بحق التجول فى القرى المصرية والاتصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتراض.

(١٩) شكرى : مرجع سابق ص ٥٦ .

(٢٠) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مستهل القرن التاسع عشر القاهرة ، دار المعارف ص ٢٦٦ .

عليهم من جانب الحكومة حدثت العديد من الخلافات بين هؤلاء التجار والاهالى خاصة وان التجار كانوا يدفعون جزءا من ثمن المحصول قبل كيله أو وزنه وكان بعض الاهالى يتراجعون عن بيع محاصيلهم ونتيجة لذلك انشئت محكمة أطلق عليها اسم « محكمة التجارة الأوربية » للفصل فى تلك الخلافات لذلك لم تنظر حكومة محمد على فى أى شكوى من هذا القبيل ولم تتدخل فيما يحدث بين الطرفين فى بداية الامر .

ونتيجة لمساندة هذه المحكمة للتجار ، وتدخلها فى شئون يعدها محمد على من أموره الخصوصية صدرت الأوامر بالغاءها ^(٢١) كما حرم محمد على الأخذ بطريقة البيع مقدما حتى لا يتسابق التجار الى دفع حصة من ثمن المحصولات قبل ميعاد حصدها أو جنيها .

رابعا : حروب محمد على وآثارها على الاقتصاد المصرى :

لم تخل وثائق ديوان التجارة والمبيعات من التعرض للحروب التى خاضتها مصر فى عصر محمد على خاصة وان هذه الحروب كانت تؤثر على الاقتصاد المصرى ، وتخصم بعض تكاليفها أحيانا من ثمن المحاصيل التى لم يتم بيعها للتجار وهناك امثلة عديدة على ذلك نذكر منها .

١ — اوضح محمد على فى رسالة له الى بوغوص بك مدير تجارته ضرورة ارسال مبلغ أربعين الف ريال فرنسى على أن يحسب هذا المبلغ على ثمن القطن الذى سيباع لتجار الاسكندرية فى عام ١٢٤٩ هـ حتى يمكن للسفن المصرية التى أرسلت لتشتيت الثوار الموجودين بموانئ اليمن تأدية مهمتها بنجاح ^(٢٢) .

٢ — أن محمد على كان يشتري بعض الأسلحة والمعدات الحربية اللازمة لتسليح جيشه من النمسا ، وأنه كان يستبدل القطن والفول المصرى

(٢١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٥ خطاب من أرئين بك الى خسرو أفندى بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٩ هـ .

(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناح العالى الى بوغوص بك فى ٢١ جمادى الثانية ١٢٤٩ هـ .

بالبسلاح النمساوى ويتضح ذلك مما كتبه محمد على الى بوغوص بك « بأن يشحن ثلاثة آلاف قنطار من القطن ومقدارا معلوما من الفول في الفرقاطة آسيا ثم يرسلها الى اخيه بتريسته ^(٢٣) وانه سيكتب اليه كتابا بأن يصرف الجهد في شراء الأسلحة اللازمة وشحنها في الفرقاطة عينها وارسلها الى الاسكندرية ^(٢٤) .

٣ — انه نتيجة لحروب محمد على المتكررة رفضت شركات التأمين العالمية التأمين على السفن المصرية في نظير ثمانية في المائة نظرا للخسائر التى لحقت بهم ، وتراجعت عن هذا العمل بحجة عدم ضمان الأحوال المرتقبة ، وعدم رضاهم عن عمولة التأمين ^(٢٥) .

٤ — انه بعد انتصارات محمد على في الجزيرة العربية خصص معاشات وماهيات شهرية لاشراف الحجاز امثال الشريف منصور والشريف حسن ، ومشايخ نجد امثال درويش محمد واخيه درويش حميد وسلطان ابن محمد أبو ربيعة ^(٢٦) .

٥ — ان حروب محمد على في بلاد المورة قد جلبت بالضرر الشديد على الاقتصاد المصرى حيث فقدت العديد من السفن المشحونة بالفلال ، وفقر بعض التجار الاجانب من مصر قبل ان يصفوا حساباتهم ^(٢٧) .

٦ — ان تكاليف نقل القوات وتجهيزها للعمليات العسكرية كان يربك الاقتصاد المصرى ويرهقه ، مما عرض خزينة البلاد في العديد من

(٢٣) ميناء برومانيا .

(٢٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجنب العالى الى بوغوص بك في ١٦ ربيع الاول ١٢٣٦ هـ .

(٢٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) وثيقة بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤١ هـ .

(٢٦) نفسه : محفظة رقم ١٦ من محمد على الى ابنه الباشا في ١٦ جمادى الاول ١٢٥٤ هـ .

(٢٧) نفسه : محفظة رقم (٤) من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص في غاية القعدة ١٢٤٣ هـ .

الاحيان لبعض الهزات ويبدو ذلك من المراسلات العديدة بين محمد على وكبار موظفيه ، وعلى سبيل المثال نذكر ان محمد على خلال حروبه في الجزيرة العربية طلب من ناظر تجارته الاسراع في تحصيل الديون المتأخرة على التجار « حيث ان المشاه والفرسان الذين خصصوا الاخمد فتنسة الدرعية سيقومون الى مهمتهم بعد خمسة عشر يوما ، وانه يطلب منه مضاعفة الهمة في امر تحصيل الاموال التي يتوقف عليها لقيام بهذه الحركات وما اليها من المهام والأغراض » (٢٨) .

٧ — يتضح من مراسلات محمد على الى كبار موظفيه مدى تأثير نفقاته العسكرية على الاقتصاد المصرى لدرجة أدت الى حدوث أزمة اقتصادية في البلاد في عام ١٢٥٥ هـ ، اضطرت الى ان يصدر أوامره بوقف انشاء بعض المرافق والأبنية وتقليل المصاريف (٢٩) ودمج بعض المصالح في بعضها الآخر لأجل التوفير ، كما يتأكد ذلك أيضا من خطاب أرسله محمد على الى مدير الغربية ذكر فيه « بما ان خزانة المالية في ضيق شديد من جهة النقود فعليه ان يرسل الى المالية نصف ما يحصله من العهد الموجودة في مديريته بعد سداد ما عليه من الاقتساط اللازمة (٣٠) » .

٨ — ان زيادة نفقات محمد على العسكرية وحاجته الملحة الى النقود أدت الى اضطراره لبيع محاصيله سلفا فقد كان يحصل على قروض من التجار مقابل الوعد بالدفع عينا وقت الحصاد مما أدى به في بعض الاحيان الى التورط في اتفاقات مع التجار لم يستطع الوفاء بها (٣١) .

-
- (٢٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١) من الجناح العالى الى بوغوص بك في ٢٥ صفر ١٢٣٦ هـ .
(٢٩) نفسه : محفظة رقم (١٣) وثيقة من محمد على الى كتحذا صاحب السعادة في ١٩ ذى الحجة ١٢٥٥ هـ .
(٣٠) نفسه : محفظة رقم (٢٦) من الجناح العالى الى مدير الغربية .
(٣١) ريفلين : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ص ٢٦٥ .